نص ردن

▪ علاء حسن

حقيقة غائبة

لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، أعلنت وعلى لسان رئيسها النائب سليم الجبوري صدور مذكرات اعتقال جديدة في المحافظات ، طالت ضباطا في الجيش العراقي السابق ، وذكر أن المعلومات حصل عليها من أسر المعتقلين ، والتهم الموجهة لمن تم اعتقالهم ، تتعلق بالمشاركة في مخطط يستهدف النظام السياسي في البلاد .

الحكومة من جانبها أعلنت وعلى لسان بعض المسؤولين إطلاق سراح الأبرياء ممن لم يثبت ارتباطهم بحزب البعث المنحل من جناحي عزة الدوري والأحمد ، أما نواب ائتلاف دولة القانون ، فأكدوا استمرار الإجراءات التحقيقية بحق المحتجزين تمهيدا للإفراج عنهم .

يوم الجمعة الماضي التقى رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية أسر المعتقلين وتسلم طلباتهم بحث الحكومة على الإسراع بانجاز الإجراءات التحقيقية ، وأشاد بدور وزارة العدل في تسهيل مهمات لجنته ، وطالبها ببذل المزيد من الجهود لإحالة المتهمين إلى القضاء وإطلاق سراح الأبرياء .

الإجـراءات القضائية البطيئة واحـدة من المشاكل العراقية، فمن كان منتميا للحزب المنحل ومشاركا في مخطط استهداف النظام السياسي "يطبه مليون مرض" ولابد للقضاء أن يصدر الحكم ضد المتهم بعد ثبوت إدانته، وليدافع عنه الرفيقان الدوري والأحمد، ومن يصر على عودة البعث بانقلاب عسكري.

شخصيا التقيت قبل أيام بنجل احد المعتقلين من الضباط السابقين ، واخبرني بان أباه قدم معاملته في العام ٢٠٠٤ للعمل في الجيش الجديد وهو برتبة عميد ركن ، لكن طلبه قوبل بالرفض لكونه من منتسبي الحرس الجمهوري آنذاك ويعاني مشاكل صحية ، واصبح "سائق مخدة "على حد تعبير الابن الذي قال انه قدم طلبات لوزارتي العدل وحقوق الانسان لمعرفة مصير والده ، وأبدى استعداده لتقديم المال لايصال الدواء لأبيه المصاب بأمراض مزمنة، والمحاولات كلها باءت بالفشل وليس لديهم معلومة سوى الاحتجاز بسجن التسفيرات في الرصافة ، والمعتقل على ذمة نجله ليست له علاقة بمجاميع مسلحة او بحزب البعث المنحل، وانه يحرص على اداء الصلاة في الحسينية القريبة من منزله.

مثل هذا المعتقل يوجد المئات، ومن يطلع على حاله قد يتعاطف معه، علما ان القضاء لا ينظر بعين العطف لاي متهم، ولا اعتراض على ذلك، ولكن من الضروري ان تكون الجهات المختصة حريصة على تطبيق حقوق الانسان، بتوفير الخدمات الصحية لمن يحتاجها ، وظروف اعتقال معتمدة في كل دول العالم، لان الغرض من الاحتجاز والتوقيف الخضوع للتحقيق، ثم الاحالة للمحكمة، واذا كان فعلا متورطا بالمشاركة في مخطط يهدد العملية السياسية واستقرار الاوضاع الامنية فيستحق السجن، وليس هناك من يريد التجاوز على القضاء في اصدار احكامه، علما ان الحكومة وفي اطار سعيها لتطبيق مشروع المصالحة افرجت عن المئات من المعتقلين متهمين بارتكاب جرائم بحق المدنيين، وكانوا عناصر في جماعات مسلحة متورطة باعمال ارهابية.

بابل: المطالبة بالأقاليم سببها عدم تطبيق الدستور

خرق للقوانين الاتحادية الخاصّة بصلاحيّة المحافظ

ناقش اجتماع موسع لرؤساء المجالس والمحافظين لمناطق الوسط والجنوب وضع آلية لتوسيع صلاحياتهم وبما يدعم إمكانياتهم في تقديم أفضل الخدمات لمواطنيها .

أكد ذلك النائب الأول لمحافظ بابل علي عبد سهيل خلال المؤتمر الذي احتضنته محافظة البصرة وقال لـ (المدى) أمس : تم طرح العديد من المشاكل والمعوقات المالية والقانونية والإدارية التي تصب في عدم إمكانية المحافظات من تنفيذ مشاريع خدمية للمواطنين بسبب القوانين الجائرة والمشددة من قبل الوزارات الاتحادية وبالتالي عدم المرونة لدى المحافظ لتنفيذ المشاريع الخدمية بالشكل الأمثل وهناك خرق قانوني للقوانين الاتحادية الخاصة بإعطاء المحافظ الصلاحية ويعتبر المحافظ صاحب الصلاحية العليا في المحافظة لكن في التطبيق نجد أن مدراء الدوائر مرتبطون بوزاراتهم أكثر من المحافظ.

□ بابل / إقبال محمد

واتخذ المؤتمر توصيات تبناها محافظ البصرة وسيقوم بزيارة مع مجموعة من المحافظين إلى رئيس الوزراء لغرض تسليمه الوثيقة التي تتضمن مطالب توسيع الصلاحيات للمحافظات وأهمها الصلاحيات المالية والقانونية وسيحصل اجتماع ثان في حال عدم استجابة الوزارات .

وأشار إلى أن هناك بعض المحافظات أقامت دعاوى على الوزارات الاتحادية بسبب عدم استحصالها على المشاريع التي توازي نسبها السكانية وقسم من المحافظات كسبت الدعاوى وفيما يخص محافظة بابل طلبنا من الوزارات تقديم مشاريعهم المقترحة لعام ٢٠١٢ وبالتالي نطالب بأن تكون نسبتنا المالية موازية النسبة السكانية.

وقال إن الاجتماع ركز على توسيع الصلاحيات موضحاً أن المطالبة بتشكيل الأقاليم كان سببه الرئيسي هو عدم تطبيق الدستور فيما يخص صلاحيات المحافظين وعدم إعطاء مرونة للمحافظين للعمل وكانت هناك مطالبة بحل بعض الوزارات وإعطاء صلاحياتها للمحافظين باعتبارهم الأدرى بالعمل مع هذه الدوائر وهي بتماس يومي مع المواطنين وتتطلب التدخل اليومي .

وأضاف سهيل يجب أن تعطى محافظتنا حصتها كاملة من التخصيصات المالية وحسب الكثافة السكانية ويبلغ عدد سكان المحافظة أكثر من مليون و٧٠٠ ألف نسمة وتكون حصتنا ٦٪ حسب النسبة السكانية وطلبنا معرفة الحصة لكي نعرف هل حصلنا على استحقاقنا أم لا لأن المؤشرات تشير إلى أن المحافظة لم تحصل على استحقاقها المالي من الخطة الاستثمارية بما يعادل نسبة سكانها حيث حصلنا على ٢ أو ٣٪.

وبين أن هناك مشاكل في الجانب التنفيذي بسبب تبعية الدوائر بشكل مطلق إلى وزاراتها الاتحادية وعدم تمكن المحافظة من إجراء تنقلات أو معاقبة موظفين تابعين إلى الوزارات الاتحادية وهناك جملة قوانين تعمل بها الوزارات الاتحادية لا تلبي المرحلة الحالية وطلبنا من الجهات المختصة تغييرها بما يلاءم المرحلة لكي نقوم بأداء أفضل للمواطنين وتوسيع خدماتنا. وأشار إلى أن الاستثمار معطل في جميع المحافظات تقريبا بسبب عدم وجود قوانين مرنة مثلا تخصيص الأراضي ومطابقة التصاميم حيث القرار ما يزال لدى الحكومة الاتحادية وتعطيل الاستثمار يعود إلى الإجراءات والضوابط الاتحادية المركزية.

وانتقد سهيل تعليمات الوزارات لدوائرها في المحافظات وهناك محددات من الوزارة كعدم إجازتها أن تعمل آليات ومكائن وسيارات البلدية خارج حدود البلدية ولدينا مناطق واسعة وأحياء سكنية جديدة وأرياف وبعض القرى تطالب بأن تتحول إلى نواح وهي غير مخدومة بأبسط الخدمات البلدية المتمثلة برفع النفايات الموجودة في الشوارع نحتاج إلى قوانين وقرارات تساعد المحافظ على أداء مهامه بالشكل الذي يقدم هذه الخدمات.

وأضاف أن هناك إجراءات تخص التشريعات القانونية ويجب أن تعطى صلاحيات للمحافظ كالحجز واتخاذ إجراءات قانونية بحق المقصرين في بتنفيذ مشاريع في بابل تتناسب وعدد السكان وتم صرف مبالغ وتخصيصات للمحطة الغازية في الإسكندرية وهي محطة تعتبر مركزية للعراق ولا تمثل أهالي بابل وحسب المبلغ على أهالي بابل والمحافظة لم تستفد من كهرباء المحطة نحن حصتنا لم تتجاوز ١٨٠ ميكا واطا والمحطة من المشاريع العامة والصرف المالي يحسب على بابل.

وأضاف أن بابل أنجزت قبل شهر من موعدها الخطة الاستثمارية البالغة ١٤٦ مليارا ولدينا خطة تكميلية من المبالغ المدورة الـ٦١ مليارا حتى الآن و قاربنا أن نصرف ربع المبلغ وسيكمل خلال السنة ولدينا مبالغ إضافية ٦٩ مليارا و١٩٢ مليونا لم تصادق من قبل وزارة التخطيط وبالتالي نحن غير قادرين على التعاقد على المشاريع ولكن كسبق نظر من المحافظة قمنا بإعلان هذه المشاريع وتحليلها وتم إيصالها إلى مرحلة التعاقد بموجب التعليمات . أما فيما يخص الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ فوضح انه تم إعدادها وسيتم إرسالها إلى المجلس لغرض المصادقة عليها وركزنا فيها على القطاعات المختلفة والخدمية وأردنا أن تكون متميزة في مشاريع إستراتيجية واضحة للمواطنين وستكون سنة ٢٠١٢ متميزة لمشاريع المحافظة. بالإضافة إلى توجيهات رئيس الوزراء بأن المشاريع التي تزيد عن ٥٠ مليارا سوف تكلف المحافظة بمتابعة تنفيذها وهو دليل على نجاح المحافظات رغم وجود مشاكل ومعوقات ولكن بصورة عامة المحافظات أنجح في إدارة ملفات المشاريع من الوزارات . مضيفاً إن المبلغ الأولي ٣٢٤ مليارا وأن الموازنة لم تصادق من مجلس النواب وقابلة للزيادة والنقصان على ضوء النقاشات.

خمسة آلاف وحدة سكنيّة للفقراء في النجف

□ النجف / عامر العكايشي

أعلن مجلس محافظة النجف عن بناء خمسة آلاف وحدة سكنية واطئة الكلفة لتوزيعها على فقراء المحافظة في وقت حصل فيه على قرض سويسري مقداره ثلثمائة مليون دولار خصصه لتنفيذ مشاريع خدمية .

وقال أمجد شهاب الجعفري رئيس لجنة الإعمار والاستثمار في المجلس لـ(المدى) أن " المحافظة مقبلة على ازدياد سكاني وتتجه في عملية البناء والمشاريع نحو بحر النجف حيث لاحظنا أن المنطقة تفتقر للخدمات الرئيسية مثل الماء والكهرباء وقطاع التربية كالمدارس وغيرها ولغرض تشجيع السكن في هذه المناطق قام مجلس المحافظة بتوزيع قطع أراض للمواطنين مع توفير الخدمات ومد شبكات الماء والمجاري وخطوط الكهرباء وتعبيد الطرق . وأضاف أنه تم التنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة لغرض إجراء جولة ميدانية في بحر النجف من أجل وضع خطة إستراتيجية مقبلة لخدمة أهل النجف وتوفير الخدمات للتوازن و إنشاء البيوت السكنية وتشجيع المواطنين للسكن السريع في هذه المنطقة " .

وأضاف " نأمل أن يكون هذا المشروع الإستراتيجي مستوفيا الخطط والكشوفات فهناك مساحات شاسعة وستخصص له الأموال اللازمة وسيعرض على المجلس لغرض المصادقة عليه وسيتضمن بناء خمسة آلاف وحدة سكنية واطئة الكلفة للفقراء وتم تخصيص مكان لتنفيذ المشروع ويمكن زيادته إلى عشرة آلاف وحدة سكنية أو أكثر مع توفير الخدمات خلال سنتين".

وفي سياق متصل وافق مجلس محافظة النجف في جلسته الاعتيادية برئاسة خضير نعمة الجبوري رئيس المجلس وكالة على مفاتحة هيئة الإعمار لبناء (٢٥ دارا سكنية) واطئة الكلفة في ناحية الشبكة . كما وافق المجلس على المقترح المقدم من قبل لجنة حقوق الإنسان والمرأة والطفل في المجلس لمفاتحة بلدية النجف لتخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز تأهيل ضحايا الإرهاب في النجف . إلى ذلك أكد الشيخ فائد كاظم نون رئيس مجلس المحافظة أن القرض السويسري سيخصص لبناء دور للفقراء وتأسيس منظومة كهرباء متكاملة . وأضاف في حديثه لـ(المدى) " في إطار سعينا المتواصل لتوفير الخدمات لأبناء النجف الأشرف عقدنا اجتماعاً ضم رئيس لجنة الخدمات محمد عايد الموسوي وأعضاء المجلس خالد الجشعمي وجنان البغدادي لدراسة القرض المقدم من مصرف (UBS)السويسري البالغ ثلاثمائة مليون دولار " .

وتابع قائلا " وتم الاتفاق على تخصيص خمسين مليون دولار لمشاريع الكهرباء وسبعين مليون دولار لمشاريع الطرق والجسور والمجاري في أقضية ونواحي المحافظة ومائة مليون دولار لمشاريع قضائي النجف والكوفة فضلاً عن ثمانين مليون دولار تخصص لبناء دور للفقراء في المحافظة " .

يذكر أن بنك (UBS) السويسري قدم قرضا قدره (٣٠٠ مليون دولار) لتنفيذ مشاريع البنى التحتية تقسط على عشرة سنوات وبفائدة (٣,٥٪)".

وفي الشأن ذاته قرر مجلس محافظة النجف بالإجماع في جلسته الاعتيادية ليوم أمس تخصيص (٢٥ دونما) في قضاء المناذرة لبناء دور واطئة الكلفة للفقراء .

جاء ذلك حسب الطلب المقدم من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي ستتكلف ببناء هذه الدور وتوزيعها .

ترميم ٦٠٠ دار لمهجَّرين عائدين في تلعفر

□ الموصل / نوزت شمدين

أعلن قائممقام قضاء تلعفر د.عبد العال عباس، استعداد تلعفر إدارياً وشعبياً لاستقبال المهجرين عنها خلال السنوات الماضية بسبب الأوضاع الأمنية.

وقال عبد العال في تصريح صحفي أن لجنة خاصة بهذا الغرض يتم تشكيلها بالتنسيق مع حكومة نينوى المحلية من أجل تأمين الاتصال المباشر بالعائلات المهجرة تمهيداً لحل المشاكل التي تعترض سبيل عودتهم إلى مدينتهم، وسيتم توفير المستلزمات كافة التي من شأنها ضمان حياة كريمة لها بكل أمن واستقرار.

وأكد قائم المقام بأن العودة طوعية، ولا يمكن إجبار المهجرين على العودة أو الانتقال إلى أي مكان آخر، ولكن من المفروض وحسب الضوابط الإدارية والقانونية والاجتماعية أن يكون المواطن في بيئته وبين عشيرته ومدينته التي نشأ فيها، فهذه الأمور هي ضمان لاستقرار المحافظة عامة وتلعفر على نحو خاص، حسبما ذكر ولفت إلى وجود تسهيلات عديدة مقدمة للمهجرين العائدين إلى القضاء، ومنها شمول منازلهم المتضررة بالترميم، وقد بوشر بذلك فعلياً بالتعاون مع إحدى المنظمات، وتم ترميم ما يقرب من ٦٠٠ منزل لغاية الآن، مع مساعدات إضافية أخرى. قضاء تلعفر الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية بعد قضاء الموصل مركز محافظة نينوى، بلغ عدد سكانه بموجب نتائج الإحصاء والعد والترقيم التي أعلنت مؤخراً (٤٢٥٢١٤) شخصا، أي ١٣،٧٪ من نسبة سكان المحافظة. شهد مع عام ٢٠٠٥ أعمال عنف مسلح، أدت إلى نزوح المئات من العائلات عنها إلى نينوى وغيرها من المحافظات كالنجف وكربلاء، ثم استقرت الأوضاع الأمنية فيها بعد انطلاق عمليات أم الربيعين الأمنية في نينوى منتصف أيار عام ٢٠٠٨.

تحذيرات من انعكاس الشحّة وملوحة مياه الأهوار على تربية الجاموس

١١ فرقة بيطريّة تلقّح ٢٦ ألف رأس جاموس في ذي قار

□ الناصرية / حسين العامل

استكملت ١١ فرقة بيطرية في ذي قار حملة تلقيحات ضد مرض عفونة الدم النزفية والجمرة العراضية شملت ٢٦ ألف رأس من الجاموس .

ذكر ذلك مدير المستشفى البيطري في ذي قار الدكتور خليل أمين واجد وأوضح: إن الفرق البيطرية التابعة للمستشفى البيطري في ذي قار والبالغة ١١ فرقة استكملت تلقيح ٢٦ ألف رأس من الجاموس ضمن حملة تلقيحات مجانية ضد مرض عفونة الدم النزفية والجمرة العراضية .

ويعتبر مرض عفونة الدم النزفية أو (حمى السفر) الذي ينتشر عادة في موسم الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة من أخطر الأمراض البكتيرية المعدية التي تصيب صغار البقر والجاموس وتتسبب بهلاك الحيوان المصاب نظرا لفترة حضانة البكتريا القصيرة داخل جسم الحيوان والتي عادة ما تكون بين عدة ساعات وثلاثة أيام.

وأضاف أن الحملة التي تواصلت على مدى ٢٠ يوما شملت مناطق الاهوار ومناطق تربية الجاموس الأخرى في المحافظة مرجحا انطلاق حملة تلقيحات أخرى خلال الستة أشهر القادمة.

وكانت مصادر بيطرية قد حذرت في وقت سابق من تضرر الثروة الحيوانية في مناطق أهوار محافظة ذي قار وهجرة مربي المواشي منها بسبب الشحة وارتفاع نسب ملوحة المياه في أهوار المحافظة.

مؤكدين تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسب الملوحة في مياه الاهوار التي تتغذى من مياه المصب العام المالحة والأنهار ذات المناسيب المنخفضة ، منوهين إلى انعكاس ارتفاع معدلات الملوحة سلبا على الثروة الحيوانية في مناطق الاهوار وخصوصا على الجاموس الذي يتكاثر في مناطق الاهوار ، معربين في الوقت ذاته عن تخوفهم من أن يتسبب ذلك بتفشي أمراض مختلفة . وتشير الأرقام المعتمدة في دائرة زراعة ذي قار إلى وجود نحو ٣٠ ألف رأس جاموس في عموم المحافظة حيث تعد مناطق الاهوار من أبرز المناطق التي تشتهر بتربية الجاموس لما تتطلبه تربية تلك الحيوانات من ظروف بيئية خاصة تعتمد وفرة المياه والنباتات العلفية التي تنمو في مناطق الاهوار.

ديالى تتّهم فرق الإعمار الأميركيّة بالإسهام في تنامي الفساد المالي

□ ديالى / المدى

اتهمت ديالى، أمس الاثنين، فرق الإعمار الأميركية في الإسهام بتنامي نسب الفساد المالي والإداري خلال السنوات الماضية داخل المحافظة، مؤكدة أن ٩٠٪ من أموال تلك الفرق أهدرت بسبب المشاريع الوهمية وعدم الرقابة. وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون الإعمار والاستثمار راسم العكيدي إن "فرق الإعمار ساهمت في تنامي الفساد المالي والإداري في المحافظة بسبب عملها بشكل منفرد من دون أي رقابة حقيقية لمشاريعها"، مؤكدا أن "٩٠٪ من أموال تلك الفرق أهدرت في مشاريع ليس لها تأثير حقيقي بسبب الفساد وعدم الرقابة والمشاريع الوهمية". وأضاف العكيدي أن "فرق الإعمار حاولت خلال السنوات الماضية إعادة بناء البنى التحتية في الوحدات الإدارية داخل المحافظة، إلا أنها عانت صعوبات عدة في مقدمتها الأجواء الأمنية غير المستقرة وعدم اكتمال تخصصات الفريق الأميركي مما دفعها للاعتماد على المترجمين وبعض الأشخاص الذين ليس لهم أي ارتباط بالحكومة المحلية الأمر الذي تسبب في بروز الأخطاء الكبيرة". وأكد العكيدي أنه "لو أنفقت أموال فرق الإعمار الأميركية بالتنسيق مع الحكومة المحلية لأسهمت في إحداث تغيرات واضحة في ملف الخدمات الأساسية". وكان فريق الاعمار الأميركي في محافظة ديالى أعلن عن إنفاقه نحو ٤٠٠ مليون دولار على مشاريع الخدمات الأساسية في عموم الوحدات الإدارية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى بداية العام الجاري.